

تاريخ الصراع السياسي في البحرين وخلفية الثورة

تندرج أحداث ثورة 14 شباط/فبراير 2011 في البحرين، بسياق تاريخي متصل بطبيعة الصراع السياسي القائم على أرضها، منذ أن تمكن آل خليفة من الاستيلاء على الحكم في العام 1783م؛ حيث خاض البحرينيون صراعاً مريراً ضد طغمة استولت على مقدرات الأمور بقوة السيف وشريعة الغاب.

ومنذ ذلك الزمن، استطاع آل خليفة الحفاظ على الحكم بقبضة حديدية وبمعاونة بريطانيا، بينما دخل شعب البحرين في صراع مستمر مع السلطة لتحسين الأوضاع السياسية، ولم تشهد الساحة البحرينية استقراراً حقيقياً منذ قرنين ونصف، ودفع شعب البحرين في هذا الصراع قوافل من الشهداء.

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة عن أعداد الشهداء الذين سُفكت دماؤهم على مسرح إصرار آل خليفة على التمسُّك بالسلطة والحكم، ما هو مؤكد أنَّ هناك الآلاف من الشهداء الذين سقطوا أو أُعدموا أو جرت تصفيتهم، لكونهم من المعارضين أو ممن يطالبون بتغيير وجه النظام السياسي.

من خلال أحداث القرن الماضي، لم تشهد البحرين في أيِّ مرحلة من المراحل استقراراً سياسياً، بل وُسِّمَ تاريخها بأنه تاريخ مواجهات مستمرة، وحملات قمع دموية تصل إلى حدِّ التصفية الجسدية، ومحاولات شعب ظل مكافحاً من أجل نيل قدر من الحرية والعدالة الاجتماعية.

وخلال القرن المنصرم حدثت انتفاضات جماهيرية متتالية، وبمعدل انتفاضة شعبية في مدة لا تتجاوز العقد من الزمن، على طول القرن المنصرم. في العشرينيات من القرن السابق، حدثت انتفاضة شعبية، وصلت إلى حد بيت الحاكم آنذاك حمد بن عيسى آل خليفة وقتلته، وكاد شعب البحرين يستردَّ الحكم من آل خليفة، لولا الفتنة الداخلية والمؤامرات الخارجية التي أعادت الحكم إليهم مرة أخرى.

حملت السنوات ذاتها ما عُرف بثورة الغواصين، عندما كانت الحياة الاقتصادية لشعب البحرين في تلك الفترة، قبل اكتشاف النفط، تعتمد اعتماداً كلياً على الزراعة والصيد واللؤلؤ. انطلق الشعب في هذه الثورة ضد الإجراءات التي اتخذتها السلطة لفرض ضرائب قاسية على صيادي اللؤلؤ.

ولم تكن الحال بأفضل منها في الأربعينيات والثلاثينيات من القرن المنصرم، فقد خرج شعب البحرين في تظاهرات عارمة ضدَّ معاهدة سايكس-بيكو، وبالضدَّ من قرار تقسيم فلسطين، وسرعان ما تحوّلت إلى مواجهات بين السلطة والشعب،

ثورة الشعب البحريني: قراءة في خلفية الأوضاع*

د. راشد الراشد

ناشط وباحث سياسي بحريني

مقدمة

منذ الرابع عشر من شباط/فبراير عام 2011، تعيش البحرين أحداث ثورة شعبية عارمة، تستهدف إسقاط النظام السياسي. وربما هي الثورة الشعبية الوحيدة في تاريخ العالم السياسي، التي تشارك فيها نسبة عالية من الشعب البحريني، والتي تستهدف إسقاط النظام السياسي؛ إذ بلغت نسبة المشاركة أكثر من ستين بالمئة من إجمالي السكان، بحسب تقديرات جهات دولية محايدة كالـ «سي إن إن» الأميركية ومحطة «بي بي سي» البريطانية.

فما قصة ثورة شعب البحرين؟ ولماذا ارتفع سقف المطالب من إصلاح النظام السياسي إلى التمسُّك بشعار «الشعب يريد إسقاط النظام»؟ أو في فترة لاحقة من أحداث الثورة التمسُّك بشعار «الشعب يريد محاكمة النظام»؟ وتحاول الورقة الإجابة عن عدد من التساؤلات:

ما حقيقة وملابسات تدخُّل قوات درع الجزيرة والقوات السعودية في البحرين؟

ما حقيقة الدور الأميركي في مواجهة الثورة الشعبية في البحرين؟

ما هو مستقبل الثورة؟ خصوصاً بعد فشل القبضة الأمنية والعسكرية في القضاء والإجهاض على الثورة بعد أربعة أشهر من القمع المتواصل لأحداثها ومجرياتها.

كذلك تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على وقائع الثورة الشعبية في البحرين وحيثياتها، من حيث العوامل التي أدت إلى نشوبها وعناصر التغذية الأساسية فيها، التي ما زالت تلهم هذه الثورة، على الرغم من قسوة الإجراءات القمعية والأمنية واستخدام الجيش وقوات درع الجزيرة والجيش السعودي، في مواجهة الحركة الشعبية المطالبة بإسقاط النظام السياسي وتغييره.

* ورقة مقدمة إلى مؤتمر الثورات الشعبية العربية، الذي نظمه مركز "حمورابي" للبحوث والدراسات الاستراتيجية في فندق الماريوت بيروت، 2011/7/15.

الذي خرج لنصرة قضايا الأمة العربية والإسلامية والقضية المركزية فيهما، ليواجه النظام ذلك بالعنف ويسقط عدد من الجرحى والقتلى. أما في الخمسينيات، فقد شهدت الساحة البحرينية أحداث ما عُرف بالهيئة التنفيذية الوطنية، التي استطاعت، للمرة الأولى في تاريخ البحرين السياسي المعاصر، أن تُنظم العمل الوطني وتوجه الأمة، ووصلت الهيئة إلى مرحلة متقدمة من التأثير في الأوضاع السياسية بل الهيمنة عليها، وكادت تطيح النظام السياسي لولا نقص الخبرة وغلبة حسن النوايا في ميدان العمل السياسي، وقدرة النظام على احتواء الحركة والقضاء عليها، ونفي قادتها إلى «سانت هيلانة».

شهد عقد الستينيات من القرن العشرين، ازدياد الحركة العمالية في البحرين وازدهارها، وهو ما يسر الاهتمام بالمطالبة بالحقوق العمالية والشعبية على حدّ سواء، لذلك وقعت أحداث احتجاج متعدّدة، مطالبة بتحسين أوضاع المجتمع وإعطاء الحق في تأسيس نقابات حقيقية بعيدة عن تدخل السلطة والنظام، إلى جانب فسخ المجال للتنظيمات السياسية ومنح المواطنين شيئاً من الحقوق الفردية. وبفعل تنامي هذا الشعور السياسي الذي تراوح ما بين حقوقي وسياسي، وما بين يساري وديني، برز حراك سياسي، سقطت بفعله ضحايا واكتظت السجون بالمناضلين.

أما في سبعينيات القرن السابق، فقد حدثت مواجهات ومصادمات، على خلفية خروج عدد من المسيرات الشعبية، تأييداً لانتصار الثورة الإسلامية في إيران، وأخرى تنديداً واستنكاراً لإعدام النظام العراقي حينها، المرجع الديني والمفكر الإسلامي الكبير السيد محمد باقر الصدر وأخته العلوية بنت الهدى، وسقط عدد من الجرحى، كما سقط عدد من الشهداء في طليعتهم الشهيد جميل العلي، والشهيد جمال العصفور وآخرون.

شهد العقد الثماني من القرن العشرين أيضاً بعض المحاولات من جانب قوى سياسية، منها محاولة الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، واعتُقل يومها الآلاف واتهمت السلطة 73 عضواً من أعضاء الجبهة بمحاولة الانقلاب، وأصدرت أحكاماً بالمؤبد على ثلاثة منهم، والباقي أحكاماً بالسجن تتراوح ما بين 7 و15 عاماً، واتهم النظام القائم عليها أشخاصاً أو جماعات بأنهم يستهدفون قلب نظام الحكم بالقوة.

أما عقد التسعينيات من القرن العشرين، فقد شهد انتفاضة شعبية كبيرة، سقط خلالها أكثر من 42 شهيداً، بينما تعرض آلاف المواطنين للاعتقال، واستمرت هذه

البحرين لم تشهد في أي مرحلة من مراحلها استقراراً سياسياً

الانتفاضة زهاء ست سنوات متواصلة، تمخض عنها لاحقاً ما عُرف بميثاق العمل الوطني. تأتي أحداث الثورة الراهنة حلقة ضمن سلسلة المواجهات الدامية بين الشعب والسلطة التي استولت على مقاليد الحكم بالقوة، بينما يستمر حكمها كذلك بمنطق الأمر الواقع لا بالشرعية وأخلاقيات العمل السياسي. ترتبط أحداث الثورة الحالية بطبيعة الانتفاضة الشعبية في تسعينيات القرن المنصرم؛ إذ تمخضت انتفاضة الخمس سنوات عن ميثاق العمل الوطني الذي توافق عليه بعض الرموز والقيادات الدينية والوطنية من قادة تلك الانتفاضة مع النظام الحاكم ومؤاده قيام نظام برلماني بحيث تجرى انتخابات لتشكيل مجلس وطني تكون له الصلاحية الكاملة والمطلقة في الرقابة والتشريع.

وقد دفعت الرموز الوطنية شعب البحرين إلى التصويت على ميثاق العمل الوطني، أملاً في أن يكون وجود المجلس الوطني ذي الصلاحيات التشريعية والرقابية مخرجاً من الأزمة ومخرجاً للعلاقة غير المتجانسة بين الشعب والسلطة.

هكذا، صوتت الأمة لصالح الميثاق بنسبة عالية وصلت إلى 98.4 بالمئة، ولا أحد يعلم مدى دقة النسبة، لغياب الشفافية وانعدام الرقابة. وعمّت الأفراح ورقص النظام على أنغامها خصوصاً أنها المرة الأولى التي يحصل فيها على الشرعية ويتجاوز عقده الرئيسة في الحكم.

ظل نظام آل خليفة يحكم البحرين من دون شرعية طوال القرنين من الزمن، وجاءت نتائج الميثاق لتعطي هذا النسبة من الإجماع الوطني، في سابقة لم تحدث طوال التاريخ السياسي المعاصر للبحرين، الذي يبدأ بتاريخ استيلاء السلطة الحالية على الحكم في البحرين في العام 1783.

وكان النظام بعد التصويت يتصرف بنحو غير معهود ولا مألوف في سياق الشرعية، وتعاطى مع نتائج التصويت، على أنها تصويت لتثبيت عرش آل خليفة بصورة أبدية على مقاليد الحكم في البحرين، على أنّ الحقيقة غير ذلك تماماً، حيث صوّت الناس على الميثاق، لا لتثبيت عرش آل خليفة، بل لأنه مفتاح الوصول إلى نظام برلماني له صلاحية التشريع والرقابة.

اتضح في ما بعد أنّ النظام اكتشف أنّ الشعب يريد السلطة التشريعية القادرة على ممارسة دورها في التشريع والرقابة وحماية مقدرات الأمة ومحاسبة لصوص المال العام. لذلك، عمد إلى سياسة الاحتواء والقضاء على تطلعات الشعب من خلال

أحداث الثورة البحرينية الراهنة تأتي كحلقة ضمن سلسلة المواجهات الدامية بين الشعب والسلطة

تكريس سياسات التهميش والإقصاء الممنهج لأحد مكونات المجتمع البحرين الأساسية ألا وهم الشيعة.

واتسمت مرحلة ما بعد الميثاق التي كان من المفترض أن تسهم في تعزيز مبدأ الشراكة الوطنية وقيام نظام سياسي يعترف بواقع التعددية في البحرين وبناء الدولة على أساس المواطنة بسيطرة سياسة التمييز العنصري والطائفي.

تعرض «الشيعة»، وهم الأكثرية في مجتمع البحرين، لفنون متعددة من الاضطهاد والقهر السياسي والإلغاء بطريقة منظمة وممنهجة. طالت قائمة المحرمات على «الشيعة» على الرغم من كونهم المكون الأساس لمجتمع البحرين، إذ يمثلون ما نسبته 75 بالمئة من مجموع السكان، وحُظر عليهم الوصول أو تحقيق الآتي:

- العمل في جملة الوزارات السيادية كال دفاع والأمن والجيش والشرطة والخارجية والمالية.
- الوصول إلى المناصب الإدارية والقيادية العليا في مؤسسات الدولة.
- البعثات والمنح الدراسية.
- شراء وبيع الأراضي في عدد من المناطق الاستراتيجية في البلاد.
- تأسيس وامتلاك مؤسسات إعلامية تمثل وجودهم الطبيعي كأمة ومذهب.
- التعبير عن الرأي والتصريح لوسيلة إعلامية في غير التوجهات الرسمية، ويُعدُّ نقد السلطة جريمة تقود إلى التحقيق والسجن.
- إنَّ المناطق التي يقطنها السكان الشيعة، إما أن تكون محرومة كلية من الخدمات أو تكون في أدنى مستوياتها عند توافرها ونصيبها من الخدمات بالنسبة إلى سائر المناطق 1 إلى 7. ومعظم البيوت قديمة ومتهالكة وآيلة للسقوط.

وفي عمليات التصويت، اخترعت السلطة نظام المحافظات، لا لتمضي عمليات التصويت تحت قاعدة صوت لكل مواطن، بل 11 صوت للمواطن الشيعي، يقابله صوت واحد للمواطن السني. وهي القاعدة التي عرفت فيما بعد بقاعدة 1-11. وجاءت عمليات التجنيس السياسي التي تستهدف التركيبة الديموغرافية للسكان، لتعصف بالأوضاع المجتمعية وتوصلها إلى الحضيض. حيث قامت كل عمليات التجنيس على أساس عنصري وطائفي، بينما للمرة الأولى في العالم، تُقدَّم امتيازات المنزل والوظيفة وخدمات التعليم والصحة فور حصولهم على الجنسية، بينما ينتظر المواطنون الشيعة لسنوات

ترتبط الثورة الحالية بطبيعة الإنتفاضة الشعبية في تسعينيات القرن المنصرم

طويلة للحصول عليها، وتحت أساليب لم تُحترم فيها مشاعرهم كمواطنين أصليين، بل كمواطنين من الدرجة الرابعة.

ظلت السلطة تمارس سياستها في التمييز العنصري غير عابئة أو مكترثة بندايات قوى المعارضة السياسية الإسلامية والوطنية، بضرورة وقف سياسات التمييز والتعجيل في حلحلة الأوضاع قبل انفجارها.

خرجت مسيرات شعبية متكررة طوال عقد من الزمن وتحديدًا خلال الفترة من 2002 ولغاية أحداث الثورة الحالية، تطالب بالإصلاح ووقف عمليات التجنيس السياسي وجابت شوارع البحرين بصورة سلمية محضة وبمشاركة شعبية واسعة.

إلى جانب ذلك عُقدت مؤتمرات شعبية عدة تدعو السلطة إلى ضرورة وقف سياسات التهميش والإقصاء ووقف عمليات التجنيس السياسي، لكنها لم تلقَ من السلطة أي صدى.

دشنت المعارضة العرائض النخبوية والشعبية، التي تطالب بضرورة الإصلاح ومعالجة الأوضاع، ولعلَّ أشهرها العريضة الشعبية التي وقَّعها أكثر من 70 ألف مواطن في العام 2004، والتي رفضت السلطة حتى استلامها، بينما أرسلت بالبريد المسجل وأعيدت من حيث أتت، ما اضطر قوى المعارضة السياسية إلى اتخاذ قرار بضرورة رفع عريضة شعبية إلى الأمم المتحدة تدعوها إلى الدعوة إلى انتخابات لتأليف مجلس تأسيسي لصوغ دستور للبلاد تحت إشراف دولي، وقد وقَّع أكثر من 82 ألف مواطن هذه العريضة، ورُفعت إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان في صيف العام 2006.

مضت بضع سنوات وازدادت الأمور سوءاً ووصل الفساد المالي والإداري إلى حدِّ لم تشهده البحرين قبلاً، ووقعت عمليات نهب واسعة للأراضي والممتلكات العامة للدولة بطريقة مريع، حيث تحوَّلت البحرين من حيث الأمر الواقع إلى مملكة وإقطاعية خاصة لعدد محدود جداً من الأشخاص لا يتجاوزون الخمسة، وسُيط على ما نسبته 97 بالمئة من السواحل وأصبحت البحرين جزيرة بلا سواحل!

تفاقمت الأوضاع السياسية في ظلِّ تمادي السلطة في ممارستها في التهميش والإقصاء، وتعتُّها في عدم الإصغاء إلى صوت القوى السياسية الوطنية والدينية المعارضة، والمطالبة بوقف سياسات التمييز والإقصاء والتجنيس السياسي، واستنفدت قوى

تعرضت الأثرية السكانية في البحرين إلى فنون متعددة من الإضطهاد والقهر السياسي والإلغاء بشكل منظم وممنهج

مناطق الأثرية السكنية إما أن تكون محرومة كلية من الخدمات أو تكون في أدنى مستوياتها عند توفرها ونصيبها من الخدمات بالنسبة لسائر المناطق 7-1

المعارضة السياسية كل الخيارات طوال عشر سنوات تقريباً من تدشين الميثاق الوطني من أجل إقناع السلطة بضرورة التراجع عن سياستها في التهميش والإقصاء، لكن دون جدوى أو طائل.

وجاء ربيع الثورات العربية بانتصار الثورة الشعبية في كل من تونس ومصر، ليعطي زخماً جديداً، وأملاً كبيراً للحراك الشعبي في

البحرين، بأن الوقت قد حان للتغيير خصوصاً في ظل تعنت السلطة وإصرارها على التهميش والإقصاء والتميز العنصري.

وانطلق الشباب في البحرين بالدعوة إلى إسقاط النظام من خلال وسائط وتقنيات الإنترنت، واختير الرابع عشر من شباط/فبراير 2011، ليكون يوماً للغضب الشعبي في البحرين.

ويعود اختيار هذا اليوم إلى أنه اليوم الذي انقلبت فيه السلطة على «الميثاق الوطني»، بطرحها الدستور بصورة منفردة في العام 2002، الذي انهار به ربيع المصالحة التي جاءت إثر «الميثاق»، بين الشعب والسلطة بعد زهاء القرنين من الزمن من المواجهة والصراع.

ونجحت الدعوة في يوم الغضب نظراً إلى الأوضاع المأسوية، التي كان يعيشها الشعب وشعورهم بالغربة في وطنهم وخرجت جموع الناس إلى ميدان اللؤلؤة رافعة شعار ربيع الثورات العربية «الشعب يريد إسقاط النظام»، في صورة إجماع وطني كبير لم تتوقعه السلطة، ما مثل صدمة قاسية وعنيفة، لم تشهدها السلطة ولا الساحة البحرينية من قبل بهذه الكثافة والحضور النسائي اللافت، الذي ميز ثورة الشعب في البحرين من غيرها من الثورات العربية، وعكست طبيعة ردود فعل السلطة على الحدث، بأنها تخوض تجربة فريدة من نوعها، لم تعهدها من قبل في ظل أوضاع دولية وعربية تترقب وتتوقع انهيار الأنظمة الدكتاتورية والشمولية في كل المنطقة العربية.

رؤية في استراتيجية الثورة

تثار حول ثورة البحرين تساؤلات أساسية بشأن قدرتها من الناحية العملية، على

تحقيق هدف إسقاط النظام وبشأن خيار السلمية وقدرته على تحقيق ذات الهدف، وهنا نسلط الضوء على هاتين الإشكاليتين وطبيعة رؤية القائمين على الثورة في الرد عليهما.

حول واقعية استراتيجية الثورة في إسقاط النظام

والتساؤل المطروح يكمن في أنه عندما يُدفع الناس إلى الثورة ورفع شعار «إسقاط النظام»، هل تمتلك هذه الثورة القدرة على تنفيذ مشروع إسقاط النظام من الناحية الواقعية والعملية؟ أم أنّ القضية لا تعدو كونها حالة من حالات قصر النظر، وأنّ القائمين على الثورة لا يمتلكون القدرة على ذلك، وأنهم لا يستطيعون تحقيقها، لعدم امتلاك القدرة على ذلك من الناحية الفنية واللوجستية؟ وبسبب قصر النظر، جعل الشعب يذهب ضحية شعارات وحركة عبثية لا طائل من ورائها، إذ إنّها من المؤكد لا تستطيع إنجاز هدف إسقاط النظام في ظل انعدام القدرة الفنية على تحقيق ذلك. ولم يُقدّر محرّكو تقديراً جيداً، أنّ النظام السعودي لن يدع نظام آل خليفة يسقط.

ويدحض القائمون على الثورة هذه الإشكالية بما يلي: إنّ الثورة - أية ثورة - تقوم لا لأنها تمتلك جيشاً في مقابل جيش، أو إمكانات فنية مقابل إمكانات. بل الحقيقة عند درس ثورات الشعوب وحركات التغيير في المجتمعات الإنسانية، فإن آخر ما يمكن الحديث عنه هو الإمكانيات الفنية، ذلك أنّ حالات التغيير، إنّما تنطلق لعوامل وظروف موضوعية، لا علاقة لها بالإمكانات المادية أو الفنية، بل تأتي استجابة لعوامل وأسباب متصلة بطبيعة وحجم المعاناة الناتجة من الاضطهاد والقهر والعسف والجور السياسي وشيوع الفساد المالي والإداري، وشعور الأمة بمرارة هذه الواقع وقسوته، وكذا من أهداف قيمة يتبناها بعض القوى المجتمعية تتعلق بضرورة مقاومة الاستبداد والفساد والدكتاتورية، ومواجهة مخرجاتها وقناعتها بضرورة العمل والكفاح من أجل ذلك.

أما الإمكانيات الفنية واللوجستية، فإنّها تأتي نتيجة قناعة من يناضلون ويكافحون من أجل وضع حدّ للاضطهاد والقهر السياسي والظلم الاجتماعي، وغياب العدالة وانعدام الحرية والانتهاكات المريرة لحقوق الإنسان، وتتصاعد باضطراب نسبي مع تصاعد الحدث الاجتماعي، ووصوله إلى مراحل ومواقع متقدمة ميدانياً.



في هذا السياق، عندما قامت الثورة الشعبية في البحرين، وانطلقت جماهير الشعب في الشوارع تصدح بإسقاط النظام، فإن ما أدى بها إلى الخروج لا النظريات السياسية أو التحليلات الاستراتيجية، بل يعود إلى حجم ما لحق بها من اضطهاد وقهر وممارسات عنصرية، أدت إلى انعدام دولة المواطنة، إضافة إلى نجاح قوى المعارضة السياسية في إيصال قناعاتها وما تؤمن به، إلى جموع الشعب بضرورة الثورة والعمل على تغيير النظام السياسي، وبأن وضع حد للمعاناة، لا يأتي إلا من خلال الثورة والكفاح والتضحية من أجل إسقاط رموز الظلم والاضطهاد والقهر السياسي.

جاءت عمليات التجنيس السياسي التي تستهدف التركيبة الديمغرافية للسكان لتعصف بالأوضاع المجتمعية وتوصلها إلى الحضيض.

والحقيقة أنه لم تقم ثورة من الثورات بمناقشة «الإمكانات» والقدرات الفنية، إلا بعد أن تقطع شوطاً مضمياً من العمل والكفاح في طريق التغيير، وتتقدم ميدانياً على أرض الواقع.

وأقوى سلاح الثورات هو جماهير الشعب الهادرة، التي ترفد نهر الثورة بالقوة والاستمرار؛ وقد ثبت أن «الشعب» لا تهزمه وفرة الإمكانيات والقدرات الفنية لدى الأنظمة المستبدة الدكتاتورية، وأن إرادة الشعوب تظل هي السطوة الدائمة على رقاب المتسلطين من الحكام، مع ما يمتلكونه من جيوش ومرترقة وأسلحة ووسائل ودعم أميركي وأوروبي وربما إسرائيلي، إلى جانب أموال البترودولار.

هناك ثلاث ثورات جماهيرية وشعبية معاصرة، أسقطت أنظمة يشار إليها بالقوة والجبروت، وهي إيران الشاه، وتونس بن علي، ومصر مبارك، وما يجري ولا يزال في عدد من أقطار العالم العربي والإسلامي كاليمن وغيرها، ولم تكن فيها معادلة الإمكانيات والقدرات الفنية شطراً في قضية انتصارها.

إن إثارة مثل هذه التساؤلات في الوقت الذي لا تزال فيه أحداث الثورة مستمرة ومتواصلة، هي بمثابة الحكم عليها بالفشل، وكان حرياً التريث والانتظار ريثما تسجل الثورة انتصارها أو هزيمتها، وبالتالي وضعها على طاولة النقد والتقييم، لا ممارسة دور استصدار الحكم الكاسح بالفشل، بينما المواجهة لا تزال مستمرة ووقائع الثورة لم يخدم أوارها بعد.

وفي سياق الإشكالية ذاتها، طُرح التساؤل التالي: هل تستطيع الثورة «إسقاط النظام» والولايات المتحدة الأميركية لن تقبل، والدول الخليجية وعلى رأسها العربية

السعودية أيضاً لن تقبل؟

وتجيب الثورة بأنه لا السلطة والمؤسسة الحكم تقبل، ولا حلفاؤها الرئيسيون يقبلون بأن تسقط، ولم يكن شاه إيران راغباً في السقوط ولم تكن الولايات المتحدة الأميركية تريد سقوطه، كما لم يرغب في وقتنا الراهن كل من

ربيع الثورات العربية يعطي زخماً جديداً وأملاً كبيراً للحراك الشعبي في البحرين

زين العابدين بن علي دكتاتور تونس السابق، وحسني مبارك دكتاتور مصر السابق، بأن يسقطا هذا السقوط المدوي، كما لم تكن الولايات المتحدة الأميركية، ولا حليفاتها حليفاتها السعودية وإسرائيل، كانت تريد ذلك أو ترغب به؛ وقد سقطا رغماً عن كل تلك الإرادات، لأن إرادة الشعوب فوق كل الإرادات، وهذه سنة كونية وحقيقة تاريخية. فالأنظمة السياسية تأتي وتذهب وتبقى الشعوب.

الحقيقة أن سقوط كل أنظمة الاستبداد والطغيان في العالم، لا يأتي لأنها راضية أو راغبة بالسقوط المذل والمخزي، بل هي إرادة الشعوب التي تحقق ذلك.

أما في ما يتعلق بأنه كان على الثورة تقدير الأمور، من حيث إن على شعب البحرين وقواه السياسية المحركة لها، إسقاط النظام السعودي أولاً، طريقاً إلى إسقاط النظام في البحرين، تقديراً لأن النظام السعودي سوف يتدخل للحيلولة دون سقوط نظام آل خليفة في البحرين، فإن القائمين على ثورة البحرين يدحضون هذا القول بهذه الفكرة: من يتبن هذا المنطق، فإنه كأما يقول للمقاومة اللبنانية والفلسطينية خطأ مقاومتهم الكيان الصهيوني، وأن عليهم توجيه معركتهم أولاً صوب الولايات المتحدة الأميركية، لأنها لا تقبل هزيمة الكيان الصهيوني، وأنها سوف تتدخل لمنع سقوطه.

إن هذا المنطق يحوي سوء تقدير مريعاً مروعاً في حساب الواقعية السياسية ذاتها، إذ يسقط هذا المنطق حق الشعوب في الدفاع عن كيانها ومقدساتها وحضارتها، ويصادر حقها في الوقوف إزاء من يتهدد وجودها وأمنها، بذريعة الفوارق في الإمكانيات المادية؛ بينما أسقطت المقاومة في أكثر من مواجهة وميدان هذا المنطق.

حول سلمية الثورة وقدرة الخيار السلمي

تدور تساؤلات عدة حول مدى واقعية أن تحقق السلمية هدف إسقاط النظام،

عندما لا تنتهي أحداث الثورة بمواجهات تفضي إلى إسقاط النظام على الأرض، فالتظاهرات والتجمُّعات السلمية لا تسقط نظاماً، وقد طال أمد السلمية في ثورة البحرين، ولماذا لم يُتَبَّنَّ حتى الآن خيار المقاومة المدنية أو المسلحة؟

إننا في هذه المورد نريد بيان الحقائق التالية: إنَّ خيار السلمية كان قرار الثورة منذ اللحظة الأولى، وعندما كانت الثورة في مرحلة التخطيط، كانت هناك مجموعة من التحديات التي فرضت نفسها بطبيعة الحال، إذ لا ثورة من دون تحديات موضوعية، وإمَّا ولكنَّ انتصار الثورة - أيَّ ثورة - مرهون بمدى قدرتها على تحطِّي وتجاوز تلك التحديات، وبالتالي فإنَّ المهمة الأساس للقائمين على الثورة، تكمن في قدرتهم على تشخيص تلك التحديات ووضع الإجابات الكفيلة بمواجهتها وتجاوزها، وذلك لضمان نجاح الثورة في تحقيق أهدافها. وهنا لا بد من التعرف إلى طبيعة تلك التحديات، التي تواجه الثورة في البحرين، لكي نضع الأمور في نصابها وإطارها الموضوعي الذي حدثت فيه.

إن خيار السلمية كان قرار الثورة البحرينية منذ اللحظة الأولى

كانت هناك ثلاثة تحديات جوهرية إزاء نجاح الثورة في تحقيق أهدافها المرجوة وهي:

الأول: التحدي الطائفي: حيث يدرك الجميع أنَّ النظام في البحرين سوف يستخدم سلاح الطائفية، في مواجهة أيَّ حركة شعبية جماهيرية

في البحرين، نظراً إلى طبيعة التركيبة الديموغرافية والسكانية، وحقيقة أنَّ الغالبية المضطهدة والمستهدفة من عمليات الإقصاء والتهميش والتعسف والجور السياسي، هي الشيعة، ومن المنطقي في المثال البحريني، أنَّها هي التي سوف تثور وتتحرك للمطالبة بالتغيير السياسي، لا أيَّ طرف، على الرغم من وجود قوى أخرى من غير المكوّن الشيعي تناضل لتغيير النظام. لذلك، وضعت الثورة في خطتها أن تتأى عن الخطاب الطائفي، وأن ترفع شعارات الوحدة الوطنية، التي تعكس وحدة الصف، وقد طغى شعار «إخوان سنّة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه» على مجمل الشعارات الأخرى.

الثاني: تحدي الوطنية والانتماء الوطني: يدرك الجميع أنَّ النظام كغيره من الأنظمة الدكتاتورية، عندما تهبّ عليها رياح التغيير الشعبي والجماهيري، سيرفع لواء الانتماء الوطني، عبر تأكيد أنَّ محركات الثورة تُعدُّ خارجية وأنَّ هناك أجنادات أجنبية، وهذا ما حدث بالنسبة إلى الثورات الليبية والمصرية والتونسية، ولمواجهة هذا التحدي شدّد في الثورة البحرينية على رفع الأعلام التي ترمز إلى الوطن، وذلك

لتفويت الفرصة على النظام، بأن يرفع هذه الراية ويتهم الثورة بأنّها تنفّذ أجنادات أجنبية.

الثالث: تحدي العنف والإرهاب: وهذا كان من التحديات الأساسية، حيث يعتمد النظام إلى اتهام أيَّ حركة جماهيرية وشعبية، بأنها حركة إرهابية تريد زعزعة الأمن والاستقرار، من خلال أعمال العنف والحرق والتخريب والمواجهات الأمنية التي تفضي، بحسب التهم المعلبة الجاهزة من الأنظمة الدكتاتورية لمواجهة أيَّ تحرك مناهض على الأرض، إلى تعريض أمن الوطن إلى الخطر، وبالتالي تعتمد إلى مواجهتها بقسوة وشدّة بادعاء تجنيب البلاد الفوضى.

من هنا كان خيار السلمية قرار الثورة لمواجهة هذا التحدي، ولتتمكن الثورة من التعبير عن ذاتها، من دون قدرة النظام على ضربها، تحت ذريعة إخماد أعمال العنف والإرهاب، وهو ما حدث فعلاً، ونجحت الثورة نجاحاً منقطع النظير في فرض إرادتها على الوضع السياسي لشهر كامل، حتى وصلت إلى أصقاع العالم، بما لم يحدث في تاريخ البحرين السياسي من قبل، وبذلك أفشلت الثورة خيارات كل السلطة وقدرتها على التصرف، ما حدا بها إلى طلب التدخل السعودي.

خيار السلطة في مواجهة الثورة الشعبية السلمية في البحرين هو اللجوء للقبضة الأمنية

هكذا استُديعت قوات درع الجزيرة لقمع الاعتصام السلمي في دوار اللؤلؤة، لكن بعد أن حققت الثورة إنجازات تاريخية، من أهمهما إسقاط شرعية نظام آل خليفة، وهذه مقدمة أساسية لانتصار الثورة وتحقيق هدفها الأساس، أي إسقاط النظام.

السلمية إذاً كانت خيار الثورة منذ انطلاقها، ونجحت في ذلك أيّما نجاح، وتمكنت بفعل ذلك من إيصال صوت الشعب وقضيته إلى العالم، وما حدث من تعاطف وتضامن عالمي ودولي منقطع النظير لم يحدث إلا بعد أن استطاعت الثورة إسقاط شرعية النظام، وتمكّنت من كشف حقيقة دمويته وعنفه وإرهابه، وتلك قيمة كبيرة حققتها الثورة، وتُعدُّ من أهم الإنجازات المتحققة، بل وأُخرجت بذلك حتى

الولايات المتحدة الأمريكية ودول الديمقراطية الأوروبية إزاء الرأي العام العالمي. أما لماذا استمرّ خيار السلمية بعد حجم عنف السلطة وقسوة استخدامها الخيار الأمني والعسكري، فضلاً عن الإشكالية الأساسية المثارة بشأن عدم قدرة الخيار السلمي على تحقيق غاية إسقاط النظام على أرض الواقع.

الثورة مصرّة على استراتيجية الخيار السلمي، إضافة إلى الغرض الأساس لمواجهة

التحديات المسبقة لعملية الثورة، والقوى السياسية المعارضة في البحرين، ترى هذا الخيار قادراً على إسقاط النظام من الناحية الواقعية، خصوصاً بعد تجربتي نجاح الثورتين في كل من تونس ومصر.

كما أنو هناك قناعة راسخة لدى قوى المعارضة السياسية في البحرين، بأنَّ أيَّ خيار آخر غير المقاومة السلمية، ينبغي أن يُدرس بعناية فائقة، وخصوصاً أنَّ الثورة تسعى إلى تقديم نموذج حضاري متقدم في المواجهة وممارسة حق تقرير المصير، كما تقرها المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية.

مستقبل الثورة والسيناريوهات المحتملة

بات واضحاً أنَّ خيار السلطة في مواجهة الثورة الشعبية في البحرين، هو اللجوء إلى القبضة الأمنية، بل تجاوز ذلك إلى حدِّ الاستعانة بالقوات السعودية وقوات درع الجزيرة، ولا سيما أنَّ السعودية تراقب بشدة أوضاع البحرين، خوفاً من امتداد

لا تبدو السلطة البحرينية قادرة على تحمل المواجهة لفترة طويلة

الثورة إليها، لأنها تمارس القهر والتفرقة على أساس مذهبي وطائفي، مع سكان جزء مهم من شعبها، وكان متوقعاً أن تلجأ السعودية وأخواتها القاصرات إلى اتهام أيَّ حركة شعبية مهما كانت مطالبها، بأنَّها خاضعة لأجندات

خارجية، وهو ما يؤهلها لإلى استخدام العنف المفرط والقوة وكل الأسلحة المتاحة في الترسانة الخليجية.

ولم ينجح هذا الخيار في إقناع أحد بأنَّ الأزمة غير داخلية، وبأنَّ هناك ثورة شعب يريد وضع حدِّ لعهود مديدة من الاستبداد والدكتاتورية. كما لم ينجح هذا الخيار بعد هذا الزمن من العنف والقسوة في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، ولم يُقَضَّ على الثورة ولم يُجهض.

فعلى الرغم من شدة الضربة الأمنية، وقسوة القبضة العسكرية، وأجواء الأحكام العرفية والطوارئ، على مدى أشهر، ما زالت الاحتجاجات مستمرة وسقف المطالب، ما زال مستقراً عند مطلب أساس وجوهري هو إسقاط النظام.

فشلت السلطة في معالجة ملفِّ الأزمة، وارتكبت خطأً استراتيجياً في اللجوء إلى الخيارات الأمنية، واستدعاء قوات أجنبية للتدخل؛ بينما تمكنت الثورة الشعبية في المقابل من إسقاط شرعية النظام، وكشف مستوى النظام الأخلاقي، عندما عمد

إلى إطلاق أيدي البلطجية في مواجهة المدنيين في مدنهم وقراهم، بل وحتى في بيوتهم ومساكنهم.

الثورة في البحرين مستمرة على الرغم من كل الألم والمعاناة، والعالم كله يشهد إصراراً وثباتاً شعبيين كبيرين، على مطالب التغيير وإسقاط النظام، ووضع حدِّ للظلم والاضطهاد والقهر السياسي الذي طال لقرنين من الزمن. هناك أربعة سيناريوهات محتملة لما ستنتهي أو لما ستؤول إليه الأوضاع السياسية في البحرين، في ضوء الأحداث الراهنة للثورة، وتداعياتها المحلية والإقليمية والدولية:

السيناريو الأول: أن تستطيع القبضة العسكرية إجهاض الحركة الشعبية، وأن تعيد الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 14 شباط/فبراير 2011، عندما انطلقت شرارة الثورة في ميدان اللؤلؤة، ودخلت قوات درع الجزيرة لإخماد الثورة وإجهاضها، فإنَّه ما يمكن قوله بوضوح إنَّ النظام لم يستطع إيقاف زخم الثورة، على الرغم من القتل

الثورة الشعبية في البحرين ترسم ملامح تغيير سياسي شامل يتعدى منطقتها الجغرافية

والاعتقال حتى للنساء وطرد الموظفين من دوائرهم والطلبة من جامعاتهم والمحاكم العسكرية للأطباء، ولم تنجح القوات السعودية في كبح جماح الثائرين على الرغم من كل السلوكيات الوهابية المتطرفة.

السيناريو الثاني: أن تبادر السلطة إلى احتواء الثورة تمهيداً للقضاء عليها من خلال مبادرات إيجابية، كالدعوات الحالية إلى الحوار تحت مسمى التوافق الوطني، ومحاولة إقناع بعض القوى والأطراف المحسوبة على المعارضة، بدعوة الناس وجماهير الشعب إلى التفاعل الإيجابي مع مثل هذه المبادرات، لكن لا يبدو أنَّ هناك استعداداً شعبياً، ولا حتى عند تيار الممانعة للتفاعل مع أيَّ مبادرة من النظام؛ إذ فقد صدقيته تماماً ولم يعد لمبادراته سوى ردود السخرية والاستهزاء من الشعب وتيار الممانعة.

السيناريو الثالث: أن يلجأ النظام إلى حزمة من الإجراءات الجادة، في اتجاه إعادة الثقة والصدقية، خصوصاً بعد فشله في الخيارين الأولين: وهما القمع والاحتواء. ومن المحتمل، في حال جدية الإجراءات وصدقها، أن تلقى تجاوباً إيجابياً لدى بعض القوى والأطراف الوطنية الممانعة، وتؤدي إلى حل الأزمة والعودة إلى الحياة السياسية التي ينشدها الشعب وجميع قواه الوطنية الخيرة. على ألا تقل هذه

الإجراءات عمّا يلي:

- 1.. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وتعويضهم تعويضاً منصفاً عن الأضرار التي لحقت بهم مادياً ومعنوياً.
 - 2.. حل الدستور والدعوة إلى انتخابات لتأليف مجلس تأسيسي تقع على عاتقه مهمة صوغ دستور جديد للبلاد.
 - 3.. حل البرلمان وإعادة النظر في نظام التصويت، بحيث يكون لكل مواطن صوت بدلاً من المعادلة الحالية القائمة.
 - 4.. تأليف لجنة لحصر وجبر الأضرار وتعويض وإنصاف ضحايا النظام.
 - 5.. حل الحكومة وتأليف حكومة مؤقتة، ريثما يُعقد المجلس الوطني، لانتخاب رئيس جديد للوزراء.
 - 6.. محاسبة ومحكمة جميع من ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان، ومعاقبتهم بصورة تتلاءم وحجم الجرم.
- السيناريو الرابع:** أن يستمرّ عناد السلطة في مواجهة الثورة الشعبية ومطالبها، وتستمر الثورة في إصرارها على تحقيق المطالب الشعبية.
- وفي هذا السيناريو، لا تبدو السلطة قادرة على تحمّل إطالة أمد المواجهة، لأسباب موضوعية تتعلق بتداعيات الوضع على الاقتصاد الوطني من جهة، وتساعد الضغط الدولي، بسبب صعوبة استمرار تغييب الثورة البحرينية، وسلوك قمع النظام لها، مع وجود ازدواجية في التعامل من أميركا والدول الأوروبية والجامعة العربية.
- نخلص هنا إلى أنّ إصرار شعب البحرين على تحقيق مطالبه وصموده، ومشاركة جميع فئاته، لا سيما القطاع النسائي منه، من شأنه أن يغيّر الأوضاع لمصلحة قيام نظام لا يقلّ في انفتاحه السياسي، عن أيّ تجربة ديموقراطية قائمة في العالم.
- وبهذا ترسم الثورة الشعبية في البحرين اليوم، ملامح تغيير سياسي شامل، لا في حدود منطقتها الجغرافية، بل بما يتعدى ذلك إلى مناطق أخرى في المنطقة، وهو ما سيراكم آثاراً إيجابية لمصلحة مقاومة مشروع أميركا وحلفائها وإفشاله. ♦

